

الرئيس التونسي يتسلم مسودة الدستور ويؤكد أنها ليست نهائية



تسلم الرئيس التونسي قيس سعيد، الاثنين، مسودة مشروع الدستور الجديد.

واستقبل سعيد، الاثنين، بقصر قرطاج، العميد صادق بلعيد، الرئيس المنسق للهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة، الذي سلمه مشروع الدستور الذي تم إعداده في إطار الهيئة

ومثل هذا اللقاء، وفق بيان للرئاسة التونسية، «فرصة للتداول بشأن جملة من المفاهيم والأفكار الجديدة، فضلاً عن «التطرق إلى مجريات الحوار في الفترة الماضية وما شهده من تبادل لوجهات نظر متعددة

وأكّد سعيد، بهذه المناسبة، أن مشروع الدستور ليس نهائياً، وأن بعض فصوله قابلة للمراجعة والمزيد من التفكير

وسبق أن كشف بلعيد أنه تم إقرار العودة إلى النظام الرئاسي في مسودة الدستور الجديد، وأن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى تعيين أعضاء الحكومة وأنها تكون مسؤولة أمامه

وأبرز أن رئيس الجمهورية هو الذي سيكون رئيس السلطة التنفيذية في مشروع الدستور الجديد وأن الحكومة ستساعده في إنجاز برنامجه.

وأفاد بأنه تم التفكير في نمط سياسي يتماشى مع ظروف تونس وبأنه لذلك تم إقرار العودة إلى النظام الرئاسي ليكون الرئيس هو الذي يتولى تعيين الحكومة وتكون الحكومة مسؤولة أمامه

وأشار إلى أنه تم بالنسبة للسلطة التشريعية إقرار صلاحيات تتمثل في المراقبة وفي المساءلة أو حتى تحرير لائحة لوم ضد الحكومة، معتبراً أن ذلك يمكن من إيجاد توازن بين السلطتين

وأكد أن الجديد أيضاً في مشروع الدستور الجديد هو إدراج المسألة الاقتصادية والاجتماعية في الباب الأول، مشيراً إلى أنه تم أيضاً إدراج مسألة الهوية ضمن توطئة الدستور

من جهة أخرى، علق الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطوبوي، على الوثيقة المسرّبة لباي السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سيتضمنها مشروع الدستور الجديد، قائلاً: إنه «إذا ثبت أن هذه التسريبات «الوثيقة الرسمية فعلى الدنيا السلام

واعتبر الطوبوي أن الدستور ليس موضوعاً إنشائياً ولا بد أن يتضمن فقط عناوين رئيسية حول الحقوق الثابتة. (وكالات